

الأمة في مواجهة الاستبداد

الباب الأول

المصريون بين
السلبية والإيجابية

oboiikan.com

الفصل الأول

الثابت في سمات الشخصية المصرية

نتيجة لطول المدة التي قضاها المصريون تحت الحكم الوطني الاستبدادي، منذ عام ١٩٥٢م وحتى عام ٢٠١١م، ومع عدم ثورتهم وعدم محاولة إسقاط النظم القمعية التي تحكمهم، ذهب كثير من الباحثين لتحليل الشخصية المصرية، وابتدأ عند النقاط التي يمكن أن تكون حائلاً يمنع المصريين من الثورة.

يتحدث علماء النفس والاجتماع عن أن هناك سمات تقليدية أو ثابتة أو شبه ثابتة للشخصية المصرية، وهي سمات ارتبطت بالبيئة والواقع والنهر، وفي هذا الفصل ستتعرف على هذه السمات، ثم نتعرف في الفصل القادم على بعض التحولات والتغيرات عن السمات الرئيسية للشخصية المصرية، فيما يمكن أن نسميه بالتغير في سمات الشخصية المصرية.

وإذا كانت المشكلة الحقيقية التي واجهت مصر والمصريين هي ترسخ الاستبداد وقوته، فإن هذا الاستبداد الذي منع مصر من أن تكون دولة مؤسسات، تحتكم إلى الدستور والقانون، وتحقق العدالة بين المصريين، هذا الاستبداد الذي فرض إرادة حقنة من المستبدين على وطن وشعب وأمة بينما صادر إرادة كل الأمة، هذا الاستبداد الذي أضاع على مصر والمصريين كل فرصة من فرص التقدم، وكل سبيل لإقامة نظام سياسي ديمقراطي مفتوح يسمح للمصريين جميعاً بفرص سياسية متساوية لإدارة وطنهم وشأنهم العام.

إذا كان هذا الاستبداد هو مشكلة مصر الحقيقية، فإن اللافت أن مصر، كأمة لها تاريخ وحضارة، ومجتمع مليء بالمواهب والكفاءات والعلماء، قد فشلت في

مواجهته وتفكيكه، ويلاحظ المهتمون بالشأن العام انصراف الناس عن الاشتراك في عمل جماعي سلمي للتصدي للاستبداد وتفكيكه ثم إقامة نظام سياسي أفضل، يعيد إليهم ما اغتصبه ونهبه المستبدون منهم.

وهكذا فإنه من المهم لنا أن نغوص في التكوين النفسي والاجتماعي للمصريين، باحثين عن سبب هذا الخوف وهذه السلبية، وعمّا إذا كانت صفات الانكماش والانعزال والبعد عن الانخراط في عمل سياسي ضد أنظمة الحكم المستبدة والمتسلطة، صفات أصيلة و متمكنة أم صفات عارضة ومستجدة، ثم البحث عن أسباب هذه الصفات السلبية وما إذا كان من الممكن علاجها.

وإذا كان المصريون قد أثبتوا أنهم ليسوا جبناءً، وأنهم بتحديد وإسقاطهم لنظام مبارك القمعي قد أكدوا على أن مشكلتهم أنهم أكثر صبراً وتحملاً، فإنه لا مانع لدينا من استعراض ما أكده العلماء والباحثون عن خوف وسلبية قد يسيطران في لحظة معينة على الإنسان المصري. ونحن نفعل ذلك من أجل معالجة هذا الخلل إن كان موجوداً حتى لا يطول صبر المصريون على أي مستبد محتمل وحتى تكون لديهم القدرة على اكتشاف الاستبداد في مهده والقضاء عليه مبكراً وعدم إعطائه فرصة للنمو والاستفحال.

حاول الباحث سيد يوسف، عن طريق تتبع نتائج دراسات علمية كثيرة، رسم صورة للخصائص النفسية للمواطن المصري، في محاولة لفهم هذه الشخصية عن قرب، وبطريقة علمية، فيذكر أن السمات الأكثر شيوعاً للمواطن المصري أنه:

١- غيور.

٢- يحسن الكلام في مقابل الفعل.

٣- يجارى الآخرين دون البحث عن نفسه (بلغه المصريون الدارجة: مطية لأي

حاكم).

٤- الاتكالية (يعتمد على غيره للقيام بما يجب أن يقوم به، خاصة في الأمور العامة).

٥- الامثال للقيم بناء على عوامل خارجية (بمعنى الامثال بسبب حضور السلطة، أكثر من أن تكون ناتجة عن عوامل داخلية كالضمير).

أما السمات متوسطة الشيع، فهي:

١- القلق.

٢- العناد.

بينما تتمثل السمات الأقل شيعاً في أنه:

١- كسول.

٢- فوضوي.

٣- متسلط (فرعوني الجذور، إذا حكم).

٤- يغلب عليه الحزن (ولعل هذا يفسر سر نجاح الأغاني الحزينة عندنا).

٥- فاقد الثقة في الآخرين (ولعل انتشار نظرية المؤامرة يرد على الذهن حيثئذ).

٦- يميل للتفكير الخرافي.

٧- انتهازي.

٨- معقد في علاقاته مع الآخرين.

٩- منطوي انعزالي.

١٠- تظهر لديه صفة الحقد بدرجة أقل.

ثم يؤكد سيد يوسف أن بعض الدراسات أظهرت أن من السمات الجديدة على الشخصية المصرية:

١- الفهلوة.

- ٦- السطحية في علاج المشكلات، فمشكلات الماضي هي هي مشكلات الحاضر.
 ٧- ثنائية التفكير، إما صح وإما خطأ، وكأن الحلول الوسط عيب وحرام.
 ٨- البعد عن الواقعية .. وليس الإغراق في المثالية.
 ٩- الانغلاق نحو الذات.

١٠- الاغتراب: بمعنى شعور المصري بأنه غريب وسط الناس. ورغم ميله إلى الجماعية داخلياً، إلا إنه يريد التمايز عن الآخرين بـ (اللقب - المكانة أو الوظيفة - السلطة - النفوذ....) ويستخدم في سبيل ذلك النفاق والمداهنة والحط من شأن الآخرين.
 ثم يجثم سيد يوسف بحثه بأنه يميل إلى الاعتقاد بأن الصفات السلبية أصبحت أكثر عددًا من الصفات الإيجابية للإنسان المصري^(١).

بينما بذل د. محمد المهدي جهداً طيباً في دراسة وتحليل الشخصية المصرية، التي يرى أنها تميزت على مر عصور طويلة بسماة كانت أقرب إلى الثبات، ولذلك يعتبرها العلماء سماة أصيلة، لتمييزها عن سماة فرعية أو ثانوية قابلة للتحريك مع الظروف الطارئة. فالمصري تميز بكونه: ذكياً، متديناً، طيباً، فناناً، ساخرًا، عاشقًا للاستقرار. وكان هذا يشكل الخريطة الأساسية للشخصية المصرية في وعى المصريين ووعى غيرهم، وقد أدى إلى الثبات النسبي لهذه السماة ارتباطها بعوامل جغرافية ومناخية مستقرة نسبيًا^(٢).

ويرى د. محمد المهدي أن للطبيعة أثر كبير على الشخصية المصرية لدرجة أن علماء النفس والاجتماع استطاعوا أن يضعوا صفات مميزة لسكان المناطق الريفية تميزهم عن سكان سواحل البحار، وتميز هؤلاء وهؤلاء عن سكان الجبال والصحارى.
 فإذا نظرنا إلى الطبيعة المصرية، وجدنا النيل السهل المنبسط والزروع الخضراء

(١) سيد يوسف، الخصائص النفسية للمواطن المصري، موقع الحوار المتمدن، ٢٣-١٠-٢٠٠٥.

(٢) د. محمد المهدي، الشخصية المصرية، واحة النفس المطمئنة، ست مقالات بتواريخ مختلفة.

على ضفتيه، ووفرة الغذاء الناتج عن الأرض الخصبة، والسماء الصافية معظم فصول السنة، والشمس المشرقة على مدار العام، والمناخ المعتدل صيفا وشتاءً والذي يخلو من التقلبات الحادة والعنيفة والمهددة، كل هذا دعا المصريين إلى الراحة والاسترخاء، وهذه الطبيعة التقليدية التي عاش فيها المصري على ضفتي النيل، تركت بصماتها على شخصيته في صورة ميل إلى الوداعة والطمأنينة والهدوء وطول البال والدعابة والمرح والتفاؤل والوسطية وحب الحياة. هذه البسمات لا ندرکها بوضوح إلا إذا قارناها بسمات من يعيشون في بيئات مهددة مليئة بالعواصف والنوّات على سواحل البحار والمحيطات الهائجة، أو من يعيشون في بيئة صحراوية أو جبلية شديدة القسوة والفقر والجفاف، أو من يعيشون في غابات مليئة بالحيوانات المفترسة يتوقعون الخطر في كل لحظة، أو من يعيشون في القطبين تحت العواصف الثلجية ويلبسون ثيابًا ثقيلة تحد من حركتهم وتلقائيتهم وتخفقهم تحت ثقلها.

وإذا كانت الطبيعة السمحة البسيطة المعطاءة قد أعطت صفاتًا إيجابية، فإن لها أيضًا جانبًا سلبيًا، حيث منححت المصري شعورًا زائدًا بالطمأنينة والسكينة، وصل به في بعض الأحيان إلى حالة من الكسل والتواكل والسلبية والتسليم للأمر الواقع والميل إلى الاستقرار، الذي يصل أحيانًا إلى حالة من الجمود. فالشخصية المصرية مثل الطبيعة المصرية لا تتغير بسهولة ولا تتغير بسرعة، بل تميل إلى الاستقرار والوداعة والمهادنة وتثبيت الوضع القائم كلما أمكن والتصديق معه وقبوله.

وهذه الصفات قد خدمت إلى حد كبير كل من حكموا مصر على مدار التاريخ، حيث كان ميل المصري للوداعة والطمأنينة والاستقرار يفوق ميله للثورة والتغيير، وربما يكمن هذا العامل وراء الحالة المزمنة من الحكم الاستبدادي على مدار التاريخ المصري، فقد كان الحاكم يبدأ بسيطًا متواضعًا، ثم بطول المدة واستقرار الأوضاع تتمدد ذاته على أرض الوادي الخصيب وسط أناس طيبين مسالمين وادعين، وشيئًا فشيئًا تتوحش هذه الذات الحاكمة وتحكم قبضتها على رقاب الشعب، والحاكم يعرف

دائماً أن الشعب المصري لا يميل إلى الثورة خاصة في أشكائها العنيفة. فخلو الطبيعة المصرية - نسيباً - من الزلازل والبراكين والنوآت والأعاصير الجارفة، يقابله ميل شعبي لاستمرار الاستقرار واستقرار الاستمرار، وهذا شعار يرفعه كل حاكم استبد بحكم مصر، واستغل هذه الرغبة الدفينة لدى المصريين في الاستقرار والوداعة وراحة البال^(١).

يقول ابن خلدون في مقدمته: «أهل مصر يميلون إلى الفرح والمرح، والخفة، والغفلة عن العواقب». وربما يفسر هذا كون المصريين كانوا يحكمون بواسطة حكام أجانب معظم مراحل تاريخهم، وكانوا يقبلون ذلك سباحة أو طيبة أو غفلة أو تهاوناً أو رغبة في الراحة والاستقرار. وحين كانت تشتد بهم الخطوب نتيجة تعسف الحاكم الأجنبي المستبد والمستغل كانوا يستعينون بالنكات اللاذعة والسخرية لتخفيف إحساسهم بالمرارة مما يعانون، وكان سلاح السخرية يؤجل الثورة وربما يجهضها لأنه يعمل على تنفيس الغضب الكامن.

والمصري يتحرك ويثور في حالات قليلة ومحددة وهي:

- ١ - حين تنتهك قدسية عقيدته الدينية المتراكمة عبر عصور طويلة.
- ٢ - حين تجرح كرامته الوطنية بشكل مهين.
- ٣ - حين تهدد لقمة عيشه بشكل خطر.

والطغاة والمستبدون كانوا يعرفون حدود هذه الأشياء، فيحفظون له الحد الأدنى منها حتى يضمنوا استمرار ولائهم، أو يحاولون خداعه حتى لا يصل إلى حالة الشعور بالمهانة أو العوز المحرض على الثورة.

ومن صفات الشخصية المصرية أن المصريين لديهم قدرة هائلة على التكيف مع الظروف، ويبدو أن هذه القدرة اكتسبوها من تاريخهم الطويل في التعامل مع أنماط

(١) المرجع السابق.

متعددة من الحكام والحكومات، وتغير الظروف والأحوال التي يعيشون تحت وطأتها، فلديهم مرونة كبيرة في التعامل، ولديهم قدرة على قبول الأمر الواقع والتكيف معه أيًا كان هذا الأمر، ولديهم صبر طويل على الظروف الضاغطة والقاصمة، ولديهم أمل في رحيل من يظلمهم بشكل قذري، لا دخل لهم فيه (اصبر على جارك السوء، يا يرحل يا تحبيله داهية تخده)، فهم يراهنون دائمًا على الزمن ليحل لهم المشكلات، أو تتحلل معه (المشكلات وعزائمهم).

وعلى الرغم من بريق هذه القدرة العالية على التكيف في الظاهر، إلا إنها ربما تكون عيبًا كبيرًا في كثير من الأحوال، فالمصري كثيرًا ما يقبل الأمر الواقع ويغير في نفسه وفي شخصيته وفي ظروف معيشته لكي يلائم هذا الواقع، وبالتالي لا يفكر كثيرًا أو جديًا في تغيير الواقع، بل يميل غالبًا للاستسلام له، والتسليم به إلى درجة الخضوع المذل، ولهذا عرف عن المصريين ميلهم للاستقرار وعدم التغيير، وخوفهم من الجديد، وابتعادهم عن المغامرة أو المخاطرة، ورضاهم بما هو كائن، وصبرهم السلبى على ظروف تستحق المواجهة أو التغيير أو الثورة. ويبدو أن هذه السمات مرتبطة بالطبيعة الزراعية التي ترى أن دورها في الإنتاج الزراعي محدود ببذر البذرة وانتظار نموها، دون تدخلات جذرية في هذا النمو سوى الرعاية والانتظار، وهذا يختلف عن المجتمع الصناعي الذي يشعر فيه الفرد (والمجتمع) بقدرته الكبيرة على التغيير والتوجيه والنمو.

وقد أدت محاولات التكيف المتكررة أو المستمرة مع ظروف ضاغطة وسيئة في فترات متعاقبة، إلى حدوث تشوهات في سمات الشخصية لم ينبج منها إلا قليل من الناس كانوا على وعى بهذا الأمر، أو قرروا الامتناع عن التكيف المشوه مع ظروف مشوهة. وهذه القلة من الناس تعاني ظروفًا صعبة حين تتعامل مع مجتمع وافق غاليته على قبول الأمر الواقع - دون محاولة صادقة أو جادة لتغييره - وهذا الأمر يضع تلك الأقلية في حالة غربة واغتراب وصعوبات حياتية كثيرة.

وإذا أخذنا مثلاً لذلك موضوع الرشوة، فقد انتشرت بشكل وبائي في المجتمع

المصري، حتى أصبحت من القواعد الأساسية للتعامل مع موظفي الحكومة، ويقابلها البقشيش أو الإكرامية أو الدخان في القطاع الخاص، فإذا وجدنا شخصاً شريعاً يرفض هذا الأمر من منطلق أخلاقي، فإننا يمكن أن نتوقع كم الصعوبات التي سيواجهها في حياته اليومية مع أناس تعودوا للدرجة الإدمان على الرشوة بكافة صورها.

وقس على هذا الأمر كثيراً من الأمور، ومع هذا فقد بقي في المصريين نماذج مشرفة في كل مجال وفي كل مكان، يقاومون هذا الانحراف العام، ويعطون الأمل بإمكانية تصحيحه يوماً ما، في ظروف تصل فيها هذه النماذج إلى مراكز التأثير.

والشعب المصري ليس شعباً ثورياً، لذلك تمر سنوات طويلة على أي ظروف غير مواتية يعيشها، وغالباً يتحرك بعوامل خارجية نحو التغيير، تضغط عليه فلا يجد مناصاً من الحركة، أما لو ترك لذاته فهو يميل إلى استقرار الأوضاع إلى درجة الجمود، طمعاً في الأمن وبقاء لقمة العيش حتى ولو كان أمناً ذليلاً أو لقمة مرة.

ولكي يتمكن المصري من مواصلة التكيف وتحمل ثقل الأمر الواقع (الذي لا يسعى جدياً لتغييره) فإنه يستخدم النكتة والقفشة والسخرية سلاحاً يواجه به من عرض عليه هذه الظروف، وهذه الوسائل تقوم بتفريغ طاقة الغضب، إن كان ثمة غضب، وتؤدي بالتالي إلى استقرار الأمور، أو بالأحرى إلى بقاء الوضع على ما هو عليه، رغم قسوته وضغطه وتشوّهه. ولهذا نجد الحكام، أو على الأقل بعضهم، لا يضيّقون بما يصدره الشعب من نكات سياسية تمسهم، لأنهم يعرفون أن في ذلك تفرغ لطاقة الغضب الشعبي، وتأجيل لأية محاولة للتغيير^(١).

وقد رأى المستشرق الفرنسي «جاك باركن» أن الفهلوة هي السلوك المميز لشخصية المصرية، وهو يرى «أن هذا السلوك مكن مصر من ألا تضيع أبداً، لكنه

(١) المرجع السابق.

جعلها تخسر كثيرًا»^(١).

وينقل د. محمد المهدي عن د. حمد عمار تفريقه بين كون الفهلوة سلوكًا أنقذ مصر على طول تاريخها من الضياع، والخسارة التي ما زالت مصر تتكبدها بسبب الفهلوة، فيقول:

«عصور طويلة مرت، لكل عصر منها سماته المميزة، وخصائصه الفريدة، وألوانه الخاصة، في تلوين ملامح الفهلوة دون المساس بالأصل. والحقيقة أنه لم يكن هناك متسع من الوقت والجهد لأن يتغير الأساس. إذ كانت الفهلوة الوسيلة المثالية لبناء جسد يتجاوز به المصري المسافة الفاصلة بين قدرته اللامتناهية على الطاعة والقبول بأقل القليل، وبين إحساسه بالبرودة والغربة تجاه السلطة، فهو مثلاً يخاف منها ويطيعها، رهبة منها تمحو قدرته على الفعل والمشاركة، يخادعها، يتنكر لها، يتتقدها سواء في نكتة أو «قعدة فرشة»، وغالبًا ما يصل نقده إلى حد السخرية اللاذعة والتجريح. وطبقًا لذلك فقد كونت خفة الظل والحداقة والشطارة والقدرة على المراوغة، كوكيتيل سعادة، أعطى المصري القدرة الفائقة على طي سنوات طويلة سكنها السواد والحزن، ربما يكون هذا هو الجانب المشرق للفهلوة الذي قصده المستشرق الفرنسي».

أما الخسائر، فتبدو في أن «المصري البسيط لم يشارك في بناء بلده المشاركة الحقيقية، وإنما ترك المهمة لفئة محدودة اختارت نوع الحضارة والعمران وبلورة القيم والأعراف، وهذا لا شك خلق نوعًا من الإذعان والاستسلام، مخلوطًا بالمخادعة والتملق المبالغ فيه، إضافة لشيء أخطر هو أن نهمة الشديد للكلام قد فجّر طاقات لسانه، بينما أصيبت رغبته في الفعل وبذل الجهد والعرق بالشلل شبه التام. تنزل من بيتك في الصباح فتسمع هذا الشخص ويبدو من صوته وعباراته أنه يبيع الهواء في زجاجة، ولديه قدرات خاصة تمكنه من لف الفيل في منديل، وسحق عظام من يقف في وجهه، بينما

(١) حمادة حسين، مجلة روز اليوسف، ٣٠/٣/٢٠٠١ - العدد ٣٧٩٨.

هو لا يعرف ماذا يبيع، أو من أين سيأتي بالفيل إذا كان في جيبه منديل، ويخاف من الحتمة، تقول في نفسك: إنه فهلوي. وهذا حقيقي لأنه يعتمد على إحداث أكبر قدر من الضجيج والتشويش وجذب الانتباه بتضخيم الذات، لتفادي مواجهة الواقع بمشاكله المعقدة، وخيوطة المتشابكة، التي يتطلب حل عقدها الاجتهاد والجهد والفعل».

وشخصية الفهلوي تراها وأنت تركز سيارتك بجانب أي رصيف أو تخرج بها، فتفاجأ بأن الأرض انشقت وخرج منها شخص يقف وراءك أو أمامك ليقول لك: تعال .. تعال ويتصرف وكأنه ينظم حركة دخولك أو خروجك، وفي الحقيقة هو يعوق حركة السيارة بوقوفه المستفز أمامها أو خلفها. وترى الفهلوي يقابلك في الشارع أو في أية مصلحة حكومية، فيبادرك بالسلام (وكانك تعرفه من زمن) ويقول لك بشكل سمج وثقيل: كل سنة وأنت طيب يا بيه، أو يقول لك وأنت عائد من المطار: حمدًا لله على السلامة يا بيه، ومن كثرة ما ترددت هذه الكلمات في مثل هذه الظروف وبهذه الكيفية من هؤلاء الأشخاص، أصبحت ذات مدلول سلبي يجعلك تكره سماعها.

والفهلوي المصري تراه عند شبابيك تجديد رخص السيارات في إدارات المرور، يعرض خدماته عليك، وكثيرًا ما يفرض نفسه عليك بتقديم مشورة لم تطلبها، والتلويح لك بقدرته على إنهاء الأوراق بسهولة وسرعة، وحمايتك من كل أنواع اروتين والبيروقراطية، وترى أخاه الفهلوي الآخر يعمل ساعيًا أو عامل بوفيه في أية مصلحة حكومية، يقابلك في مدخل المصلحة ويرى الحيرة والارتباك على وجهك فيصطادك ويعرض عليك تخلص أو تسهيل المهمة. والنظام البيروقراطي، والتعقيدات المكتتبية وشيوع الرشوة والوساطة، كل ذلك أدى إلى تنامي دور الفهلوي حتى أصبح من مكونات المنظومة الاجتماعية المصرية المعاصرة.

ولا تتوقف الفهلوة عند هذه المستويات الدنيا، بل تتسلل إلى المراكز الوظيفية العليا، حين يتلاعب رؤساء مجالس إدارات الشركات بالأرقام ويحولون خسائرهم

إلى مكاسب ويوهمون الآخرين وربما أنفسهم بتحقيق إنجازات عظيمة، ويتصورون أن للكلام تأثيرًا يساوي الفعل، فيضعون هذا محل ذلك، وحين تتكشف الأمور ويحدث الانهيار، يلجأون للتبرير والتهرب من المسؤولية والبحث عن كبش فداء من صغار الموظفين.

والفهلوي تراه في مسئول كبير في وزارة الصحة، يؤكد أننا في مصر قضينا تمامًا على شلل الأطفال ولم تسجل حالة واحدة منذ عدة سنوات، ثم تكتشف أن هناك عددًا ليس بالقليل من الحالات مسجلة بالاسم والعنوان لدى المنظمات العالمية المهمة بالصحة والطفولة.

والفهلوة تراها في طبل وزمر حول قدرة مصر على تنظيم أكبر مونديال للكرة العالمية، وأن مصر فيها قوة جذب لا تقاوم للسائح الأجنبي، ثم يتمخض الأمر عن صفر كبير تلقيه الهيئات الدولية في وجه الفهلوي المصري.

وتظهر الفهلوة واللف والدوران بشكل صريح وفج في فترة الانتخابات، حيث تجد الإعلانات المليئة بالأكاذيب والنفاق والوعود البراقة، وإعلانات التأييد والمبايعة التي يشارك فيها الأجنحة وهم بعد في بطون أمهاتهم، ويشارك فيها الأموات الذين أفضوا إلى ربهم، وكأن سلوك الفهلوة لدى الشخصية المصرية سلوك أبدي يسبق الميلاد ويستمر حتى بعد الوفاة. وتخلو الدعايات الانتخابية عندنا من البرامج الموضوعية التفصيلية الجادة، وتلجأ بدلاً عن ذلك إلى شعارات عاطفية أو دينية أو تاريخية يتم من خلالها خداع الناخب، ولو لم تنجح هذه الوسائل فالتزوير ومنع الناخبين من الوصول إلى اللجان الانتخابية وسيلة سهلة لتحقيق المطلوب.

وتصل الفهلوة إلى بعض الدعاة الرسميين والأدعياء، حيث يميلون إما إلى تملق السلطة (بالفتاوى الميسرة والمبررة للاستبداد والفساد)، أو تملق الجماهير (بالرواشنة الدعوية والمظهر النجمي وفتاوى التيك أواي وتسطيح الدين، بما يتناسب مع

ذوق مشاهد الفضائيات، الذي لا يحتمل ذوقه إلا نوعًا من التدين الخفيف).

والإعلام في أي بلد يفترض أنه كاشف للحقيقة وموقف للوعي ومحرض على التغيير نحو الأفضل والأجمل والأصلح، ولكن سلوك الفهلوة حين غزا إعلامنا سوه هذه الصورة بتسويقه لخطاب إعلامي مزدوج ومزيف، يروج للأكاذيب، ويمدح ويهليل لكل صاحب سلطة ويمجد فيه وربما يقده، ويلمع أنصاف الموهوبين ويفرضهم على الناس، ويصنع نجومًا وقيادات من ورق ويسوقها للجماهير المخدوعة بالبريق الإعلامي والإلحاح المتكرر، وبهذا يصبح الإعلام أداة ترويح وتدعيم لوباء الفهلوة، بل إنه يعطى لسلوك الفهلوة شرعية واحترامًا على أنه سلوك مقبول وأنه ينم عن ذكاء وحسن تصرف، وتقدير للأمر، ومراعاة للظروف. والإعلام المزيف يعطى للناس دروسًا عملية ومهارات في لبس الأقنعة والتزييف، وتصبح الأصوات الصادقة والأصيلة والأمانة نشازًا في هذا الوجه، أو يصبح صوتها خافتًا ضعيفًا وسط جوقة التهليل والتزييف.

وفي عالم المال والاقتصاد، يظهر الفهلوي في صورة مستثمر يقترض أموال البنوك أو يجمع أموال الناس تحت أي شعار، ويعطى ضمانات وهمية ويؤسس شركات ورقية، وينشر ميزانيات خادعة، وفي لحظة المواجهة أو الانكشاف، يهرب إلى الخارج وقد سبقته الأموال عبر البنوك لكي ينعم بها هناك، ومن هنا تقلصت وضعفت قيم العمل الجاد الدءوب، وحل محلها قيم الكسب السريع بدون جهد، وفي أقصر وقت ممكن وبأية وسيلة، وهناك من يمكنهم من كل ذلك، بل يمكنهم من الهرب بعيدًا عن المحاسبة وعن القانون.

وتصل الفهلوة إلى ذروتها حين تصل لمسؤولين كبار يدغدغون المشاعر الوطنية والقومية بشعارات الريادة والسبق الحضاري (إننا أبناء حضارة خمسة أو سبعة آلاف سنة، وأنا رواد العالم العربي والإسلامي، وأن العالم يتعلم منا ومن قادتنا

الحكمة)، ويغطون التخلف والجمود على كل المستويات بأرقام خادعة تعكس إنجازات وهمية، ويبررون الهزائم والنكسات والانكسارات ويحولونها إلى انتصارات تاريخية تستوجب إجازات رسمية للاحتفال بها، وتمتلىء الخطب والتصريحات بالمغالطات والمبالغات والتهويلات، ويتم الاكتفاء بالكلام والشعارات الرنانة بعيداً عن التخطيط العلمي والعمل الدءوب والفعل الجاد والإنجاز النوعي المتراكم.

وهكذا نجد أن الفهلوة لم تصبح سلوكاً فردياً لدى البائعين الجائلين أو منادبي السيارات على الأرصفة أو المشهلاتية أو المشهلاتية من السعاة وعمال البوفيه في المصالح الحكومية، وإنما أصبحت سلوكاً عاماً لم ينج منه أحد على أي مستوى مهما علا أو نزل، وأصبح وباء عاماً لم تخل منه طبقة من الطبقات^(١).

وتتبدى سمات الفهلوة في الشخصية المصرية من خلال بعض الألفاظ الدارجة على ألسنة الناس مثل: «إحنا اللي دهنا الهوا دوكو» ... «إحنا اللي خرمننا التعريفة» «إحنا اللي علمنا النمل يمشى طواير» ... «نعمل من الفسيخ شربات» ... «بنفهمها وهي طايره» ... «حلنجي» ... «بتاع التلات ورقات» ... «حاوي» ... «ألعبان» ... «زى الزيتق»^(٢).

وقد حاول د. حامد عمار، في إطار بحثه عن أحوال المجتمع المصري والشخصية المصرية، أن يحدد سمات مميزة لشخصية المصري الفهلوي، نذكر منها:

١- العلاقة الملتبسة مع السلطة: فالفهلوي برغبته الدائمة والملحة في تأكيد الذات، يشعر في قرارة نفسه بالسخط على الأوضاع التي توجد التمايز والتمفرقة، أيًا كان نوعها، مهما كانت أسبابها ومبرراتها، ويتفرع عن ذلك عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة، والتنكر لها في أعماق الشعور، مع أنه في الظاهر يبدي الخضوع

(١) د. محمد المهدي، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

ويستخدم عبارات فيها مبالغة شديدة للتفخيم (أفندي، بك، باشا، سعادة الباشا)، ويلجأ إلى طقوس زائدة عن الحد للتعبير عن الاحترام، ويخفي كل ذلك الشعور بالامتعاض، ويعبر عنه أحياناً بقوله: «فلان عامل ريس» أو «عايش في الدور».

فالفهلوي لا ينظر إلى السلطة أو الرئاسة على أنها ضرورة من ضرورات التنظيم، يتطلبه توزيع المسئوليات وتحمل الأعباء في التنظيم الاجتماعي والإداري، ولكنه ينظر إليها على أنها قوة قاهرة يذعن لها إذعاناً، لما تبعته في نفسه من الهيبة والخوف.

٢- الإسقاط والتهرب من المسئولية: وأهم الأسلحة التي تتزود بها شخصية «الفهلوي» هي عملية «الإسقاط»، لكي يزيح المسئولية عن نفسه ويلقيها على غيره من الناس، أو على ظروف خارج نطاق الذات تبرر ما يقع فيه من مواقف الخطأ أو انتقصير (وهو ما يعرف في علم النفس بوجهة الضبط الخارجية، حيث يعتقد الفرد أن أحداث حياته تمت بتأثير من الآخرين أو من الحظ أو من عوامل لا يملك التأثير فيها أو تغييرها)، وتزداد الفهلوة بازدياد القدرة على ممارسة هذه العملية النفسية، وبذلك لا يقوم الفهلوي بالعمل نتيجة شعوره الداخلي بالواجب، ولكن بدافع اقطع في الكسب أو الخوف من العقاب، وما يقوله ويفعله هو دائماً «لحاجة في نفس يعقوب» كما يصفها المصريون، وليس لتحقيق الذات بالعمل الاجتماعي المنتج (وبما يفسر هذا المحاولات المستميتة لدى المصريين للتهرب من العمل، ويؤكد هذا الإحصائية التي بينت أن إجمالي الإنتاج لدى الشعب المصري يساوى في المتوسط ٢٧ دقيقة عمل يومياً لكل فرد).

ومن مظاهر الإسقاط الواضحة، كثرة الشكوى من الزمان والتبرم من كيد الآخرين وإلقاء التبعة في كل مشكلة على «الحكومة» أو على «البلد اللي من غير عمدة» أو على «الإدارة»، أو أية قوة أخرى غير الشخص أو الجماعة المسئولة.

٣- الفردية وغلبة الـ«أنا»، وعدم التوافق مع العمل الجماعي: وليس هذا من

قبيل الأنانية لمجرد الأنانية، ولكنه تأكيد للذات من ناحية، وانصراف عن احتكاك الذات بغيرها من ناحية أخرى، مما يعرضها لمواقف تنكشف فيها حقيقتها، أو تذوب فيها شخصية الفرد في شخصية الآخرين. ويضاف إلى ذلك جذور العصبية القبلية والعائلية، ونقص التربية الاجتماعية، لأن الإنسان يولد بنوازع الفردية والأنانية، ثم ينجح المجتمع أو يفشل في عملية «التطبيع الاجتماعي»، أي جعل الفرد يتخلى عن جانب كبير من فرديته والاندماج في الجماعة واكتساب القدرة على التفاهم والتعاون والعمل بجدية وإخلاص مع الآخرين، وفي ظل تنظيم اجتماعي أو إداري أو قانوني، فإذا لم تتم عملية التطبيع الاجتماعي كما يجب، فإن شخصية الفهلوي تظهر وهي تجيد إظهار الموافقة، ومسايرة الآخرين والتعاون معهم، ولكنه يتخذ هذه المواقف الشكلية من قبيل المجاملة، أو الخوف من الحساب أو العقاب، فيتظاهر بالعمل مع الجماعة ولكن بلا روح ولا التزام، وهذا هو سر الشكوى من غياب «روح الفريق» والقدرة على العمل الجماعي في ظل قيادة، ولتحقيق هدف عام وليس هدفًا شخصيًا، بولاء للجماعة.

٤- الحرص على الوصول إلى الغنيمة بسرعة ومن أقصر الطرق دون الاعتراف بالمسالك الطبيعية: ولذلك يبحث الفهلوي دائمًا عن وسيلة تجعله يقفز على المراحل، ويتخطى الحواجز، باللجوء إلى الكذب أو التزوير أو الوساطة، أو الرشوة أو الغش، فإذا وجد أنه لن يصل إلى الهدف إلا بالطريق الطبيعي كغيره، وأن هذا الطريق يحتاج إلى المثابرة والصبر واتباع خطوات لا بد منها، فإن الحماس للعمل ينطفئ في لحظة^(١).

ويفسر كثير من علماء الاجتماع سلبية المصريين تجاه نظمهم السياسية الاستبدادية من خلال مفهوم «المجتمع الأبوي» الذي يملك فيه الأب (أو الكبير بشكل عام) المال والسلطة والقرار والحكمة والمعرفة، في حين يكون الأبناء (أو التابعون بشكل

(١) د. حامد عمار، دراسات في التغير الحضري والفكر التربوي، صادر عام ١٩٦٤م، القاهرة.

عام) تابعين متلقين لا يتحركون ولا يفعلون شيئاً إلا من خلال الأب، الذي يعرف كل شيء ويفكر بالنيابة عنهم، فهو أكثر منهم خبرة ومعرفة بالحياة وأدرى بما يصلحهم، وهم لذلك يسلمون له إرادتهم. وفي هذا المجتمع نرى إعلاءً لقيم الطاعة والاتباع والتسليم للكبار، ونرى خوفاً من الاستقلال والإرادة الشخصية والإبداع والتجديد، فما هو قائم أفضل بكثير مما يمكن أن يكون (لأنه ينتمي إلى جيل الكبار)، وليس في الإمكان أبدع مما كان، وما فعله الأولون هو الحكمة بعينها التي يجب السير على منوالها، أما المحدثون فقد لوثتهم الأفكار والمذاهب فلا يوثق في رأيهم ولا يطمأن إلى فعلهم.

وفي المجتمع الأبوي يصبح الزمن الماضي هو أفضل الأزمنة، وتبسط فكرة الزمن الجميل، ويقدم كل قديم ويحقر كل حديث، ويصبح التراث بما يحويه من ثمين وغث قانوناً يحكم الحياة المعاصرة ويسقط عامل الزمان وعامل المكان وعامل الظروف المتغيرة، وتصبح كل الكتب القديمة مقدسة وتفسيراتها أيضاً مقدسة والممارسات القائمة عليها مقدسة، والأشخاص المتصلين بها مقدسين، وهنا يجد العقل نفسه يتحرك وسط حقل ملغم بالمقدسات، فيفضل الوقوف بدلاً عن مخاطر الحركة المحاطة بآلاف المحاذير والخطوط الحمراء.

وللمجتمع الأبوي جذور عميقة في الحياة المصرية، فقد رسخ له الكهنة في مصر القديمة ليضمّنوا ولاء الناس للفرعون ولهم، ثم توالى الرسائل السماوية اليهودية والنصرانية والإسلامية، والتي تحمل في جوهرها فكرة التوحيد لله والعبودية له وحده دون سواه والتحرر من أية عبودية للبشر وتحرير العقل من أغلاله، إلا أن أهواء ومصالح رجال وعلماء الدين المتحالفين مع السلطة، رسخت فكرة القداسة والأبوية والطاعة المطلقة لبعض البشر كآباء أو كهنة أو حكام بأمر الله، فترسخت مبادئ المجتمع الأبوي الذي يلغي الأفكار والعقول والإبداع

والتطور لحساب الطاعة والانقياد والتسليم لبشر يملك ويحكم ويفكر ويخطط بوكالة وتفويض من الله على حد زعمه أو زعم من يقصدونه.

وقد تأخذ فكرة المجتمع الأبوي معنى الاحترام والتبجيل للكبار عمومًا، وللآباء على وجه الخصوص (وهم بالفعل جديرون بالاحترام جزاء ما قدموه لأبنائهم)، ولكننا هنا نتكلم على مستوى يقوم على تقديس الكبير والقديم وتحقير الصغير والحديث، وهذا يجعل الحياة تتجمد أو تتقهقر، ويجعل الناس يهاجرون دومًا إلى الماضي وينسون الحاضر والمستقبل، ويجعل العبودية لغير الله، ويرسخ لفكرة الاستبداد والطغيان، ويصم الحرية والاستقلال والمساواة.

وساعد على ترسيخ المجتمع الأبوي، وجود النهر الذي شكّل ما يسميه علماء الاجتماع بالمجتمع النهري (أو المائي أو الهيدروليكي)، ذلك المجتمع الذي يحتاج إلى سلطة مركزية تدير النهر وتتحكم في مياهه إذا فاضت أو غاضت، وهذا أعطى للسلطة المركزية قوة وسلطانًا يختلف بكثير عما يحدث في المجتمعات الرعوية التي تعيش على ماء المطر وما ينبت من عشب، فهذا لا يستدعي قوة مركزية منظمة، فكل قبيلة تعيش في منطقة وتنتظر المطر من السماء ولا توجد ضرورة لأنظمة مركزية كبيرة باستثناء سلطة شيخ القبيلة الذي ينظم علاقات أفرادها.

وفكرة المجتمع الأبوي، على المستوى السياسي والاجتماعي، ترسخ لحكم الفرد لأنها تعطي الحاكم كل حقوق ومميزات الأب، في حين تضع الشعب كله في موضع الأبناء القصر الذين يحتاجون لرعاية الحاكم ووصايته وتوجيهه، وهم بدونهم لا يعلمون شيئًا ولا يهتدون، ولولا وجوده وحكمته وتديره لضاعوا وأضاعوا كل شيء، وهذا يدعم فكرة أبدية الحاكم - كما هي أبدية الأب - فالحاكم كلما استمر في الحكم زادت قيمته وقدسيته وأصبحت حياة الرعية أمرًا مفرغًا بدونهم، فهم تعودوا على السير وراءه واتباع خطواته والعمل برؤيته والاهتداء بحكمته. وإذا حدث ومات الحاكم فإن الرعية يشعرون باليتم الشديد، ويخرجون خلفه بالملايين ليكون (كما حدث في جنازة

عبد الناصر، مما أذهل العالم الغربي، الذي لم يألف هذه العلاقة الأبوية بين الشعب وحاكمه)، ثم إذا أفاقوا بحثوا عن حاكم (أب) آخر يتعلقون به إلى آخر العمر.

وفي علم النفس تسمى هذه العلاقة «علاقة والد بطفل»، وهى علاقة مشحونة بالصياغة والتحكم والنقد أو الرعاية من جانب الوالد من ناحية، ومشحونة بالسلبية والاعتيادية ومشاعر متناقضة بين التعلق والرفض من جانب الطفل من ناحية أخرى.

وهذا الوضع يختلف كثيرا عن العلاقة المقابلة في الدول الديمقراطية، حيث تكون العلاقة «ناضج بناضج»، فكل من الحاكم والمحكوم في حالة نضج وتعاون متبادل وتفاهم واضح وشفاف خال من الوصاية أو التحكم أو الاستخفاف^(١).

لقد كان نجيب محفوظ شغوقاً بسيرة الفتوات في رواياته، وربما كان ذلك محاولة ذكية منه لإظهار علاقة المصريين بالسلطة (دون مشكلات)، والتي تشبه تماماً علاقة أهل الحارة بالفتوة، فهم يكرهونه ويرفضونه، ومع ذلك يداهنونه وينافقونه ويرتعدون خوفاً في وجوده، ويشكرونه على أنه سمح لهم بالعيش في الحارة تحت حمايته، فإذا خلوا إلى أنفسهم سخروا منه وصبوا عليه اللعنات. ولكنهم، في مرحلة من المراحل، ربما يدخلون في حالة التوحد مع المعتدي، فيرونه محققاً فيما يفعل، وربما يضيفون عليه هالات قداسة فينسبونهم إلى الأشراف أو يدعون اتصاله بنسل النبي ﷺ وهذا يريحهم ويرفع عنهم مسئولية مواجهته.

ولم يكن الفتوة يسقط بإرادة جماعية من أهل الحارة، وإنما يسقط بظهور فتوة أخرى ينازعه السلطة ويبارزه بالنبوت فيهزمه، ويباع أهل الحارة الفتوة الجديد ويصبون للعنات على القديم، ويعود إليهم وبعيهم بظلمه ومساوئه، ثم يبدأون رحلة استدلال وتملق جديدة مع الفتوة الجديد، ويضيفون عليه من صفات القوة والعظمة مما يجعل ذاته تتضخم إلى أن يقول بلسان الحال أو المقال: «أنا ربكم الأعلى»... «ما

(١) د. محمد المهدي، مرجع سابق.

أريكم إلا ما أرى» ... «ما علمت لكم من إله غيري». ويبدو أن هذا سلوك نمطي في حياة المصريين، لأنه يتكرر في كل مراحل تاريخهم تقريبًا، وهذه العلاقة المتكررة بين الفتوة (السيد - المقدس) وأهل الحارة (العبيد - الرعايا) تعمل على تشويه الطرفين، فهي، من ناحية تنفخ في ذات الفتوة فيتضخم ويتجاوز كل الحدود في الاستبداد والسيطرة، فيصل إلى حالة التأله، ومن ناحية أخرى تؤدي هذه العلاقة إلى سحق ذات أهل الحارة وشحنهم بالمزيد من أخلاق العبيد، ويبدو أن هذا هو لب مشكلة الشخصية المصرية، فالمصري يدرك أنه كشخص يمتلك طاقات عقلية وابتكارية عالية، ولكنه مع هذا يفتقد الإحساس بالمواطنة والسيادة والكرامة، فيبدأ في تسخير ملكاته لخدمة السيد المقدس فيتحول إلى «فهلوي»، يلبي طلبات السيد ويحاول إرضاءه وإسعاده، وفي نفس الوقت يداهنه ويجاريه وربما يخدعه لكي يتجنب غضبه وقسوته، وهذه النقطة هي بداية مولد الشخصية البهلوانية أو شخصية الفهلوي، واستمرار هذه العلاقة يغذي صفات الفهلوة لدى الشخصية المصرية، تلك الصفات التي يستفيد منها الفتوة (السيد) ويحتقر صاحبها في ذات الوقت، ويمجدها أحيانًا بقوله: «إن المصريين هم أفضل الشعوب، وإنهم أصحاب حضارة سبعة آلاف سنة»، وهذا يفعل المستبد لكي يخدع المصري بالتغني بالماضي وبالحضارة وبالريادة، حتى يشغل بما كان عما يجب أن يكون^(١).

وربما نفهم بناء الأهرامات في ذلك السياق من سلبية المصريين تجاه حكامهم، فعلى الرغم من عظمتها الهندسية التي تعبر عن عبقرية الشخصية المصرية وإبداعها، إلا إنها من ناحية أخرى تكشف عن تلك العلاقة الاستبدادية المستغلة بين الفرعون وشعبه، والتي تأخذ أبعادًا هي مزيج من الرهبة والقداسة والخضوع والاستدلال لشعب يقضي عشرين سنة لبنى قبرًا للفرعون المقدس، ويتكرر ذلك مع كل فرعون بصورة أو بأخرى.

(١) المرجع السابق.

يقول جمال حمدان في كتابه «شخصية مصر»: «سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت الحكومة هي كل شيء في مصر والمواطن نفسه لا شيء، فكانت مصر دائماً هي جاكها. وهذا أس وأصل الطغيان الفرعوني والاستبداد الشرقي المزمّن حتى اليوم أكثر مما هو نتيجة له. فهو بفرط الاعتدال، مواطن سلس ذلول، بل رعية وعطية لينة، لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم، ولا يجيد سوى نفاق السلطة واعبودية للقوة، وما أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل».

وهذا الموقف ترك لدى الشخصية المصرية مجموعة من أخلاق العبيد، مثل المداهنة والمسايرة والخضوع والتسليم للسيد، أيًا كان هذا السيد (رئيسًا في العمل، أو زوجًا، أو حاكمًا). ويبدو أن المصريين من كثرة ما تعرضوا للاستعمار والاستبداد تعودوا أن يتعاملوا على أنهم رعايا لا مواطنين، فهم يكتفون ويرضون بلقمة العيش والوظيفة - أيًا كانت - ولا يطمحون لحقوق المواطنة والكرامة والسيادة إلا في المواقف التي يستفز فيها المستعمر الخارجي الكرامة الوطنية إلى درجة جارحة، هنا ينتفض المصريون لدفع هذا الاستعمار ثم ما يلبثون أن يعودوا لسابق عهدهم الذي وصفناه.

وفي الوقت الحالي تفشت ظاهرة البلطجة (وهي تطور عصري لظاهرة الفتونة)، والبلطجي يجد طريقه مهبطًا لترويع الناس وإذلالهم حين تنعدم أو تضعف الإرادة الجماعية القادرة على مقاومته، وبالتأكيد تفوق قوة الناس مجتمعين قوة أي بلطجي يهددهم ويسرق قوتهم ويذلهم، ولكن الإرادة الجماعية قليلاً ما تنعقد في مواجهة البلطجي، فيلجأ كل شخص إلى إيجاد صيغة تعايش فردية مع هذا البلطجي فيتضخم الأخير ويتوحش.

والخضوع أمام السلطة يقابله زيادة في العنف البيئي أو التحتي، فهذا المصري الذي يخضع لسيد، بل وينسحق أحيانًا تحت قدميه، نراه يمارس عنفًا مباشرًا أو غير

مباشر مع من حوله من زملائه أو جيرانه أو من يقصدونه لقضاء مصالحهم (إن كان موظفًا)، وفي البيت نجده يمارس العنف ضد زوجته وضد أولاده، وكأنه يعمل على إزاحة عدوانه من السيد الذي يقهره ولا يقدر عليه (أو لا يريد أن يكلف نفسه عناء مقاومته) إلى أناس آخرين يجد في نفسه القدرة عليهم، وهذا يحيل الحياة المصرية المعاصرة إلى حالة من العدوان الظاهر (السياب والمشاجرات في الشارع والسوق، والاعتداء اللفظي والجسدي على الزوجات والأبناء)، والعدوان السلبي (اللامبالاة والكسل والتراخي وتعطيل المصالح والمكايدة والتجاهل)^(١).

وإذا كان الاستقرار النسبي هو أحد سمات المجتمع المصري عبر تاريخه الطويل مقارنة بمجتمعات عربية أخرى محيطة به، فإن لهذا الاستقرار أسباب سياسية وأسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية وأسباب دينية وأسباب نفسية. فمن الأسباب السياسية مثلاً حالة الاستبداد التي عاش فيها المصري وأصبحت جزءاً من حياته اليومية، اعتاد عليه وأصبح لا يستنكره، فضلاً عن أن يقاومه، فقد ترسخ لديه في الحقبة الفرعونية أن الحاكم مقدس وأنه صنو الإله وأن الخروج عليه يستوجب غضب السماء، وفي الحقبة المسيحية تعلم أن يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وتعلم إذا ضربه أحد على خده الأيمن أن يدير له خده الأيسر، وفي الحقبة الإسلامية فسر له كثير من الفقهاء آية: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، على أنها تستوجب الطاعة المطلقة للحاكم، وأن الخروج على الحاكم ذنب كبير ومعصية مهما كانت الأسباب، وهنا تداخلت الأسباب السياسية مع الأسباب الدينية لتهيئ لحالة الاستقرار الذي تحول إلى استبداد ثم إلى جمود.

فيذا انتقلنا إلى الأسباب الاجتماعية، وجدنا أن الترابط الأسري والاجتماعي الوثيق لدى المصري، والذي تدعمه تلك التركيبة العاطفية الجياشة لدى المصري إضافة إلى الحالة الدينية التي تدعوه دوماً إلى التراحم والتكافل، كل ذلك يجعل المجتمع

(١) المرجع السابق.

المصري أقرب إلى الاستقرار ويجعله عصياً على التفكك أو التناحر تحت مطارق لأزمات أو الانشقاقات. فهو غالباً ما يعود إلى ترابطه وتكافله، ولك أن تتأمل قرية تقوم بين عائلاتها مشاجرات حامية ثم تجدهم بعد أيام وقد تم بينهم الصلح أو جمعهم مصيبة عامة أصابتهم أو أصابت قريتهم، فتجد روحاً من المودة والتكافل قد حلت محل الحصام والشقاق، وهذا ما لا يحدث بسهولة في مجتمعات أخرى.

والبعض يفسر الاستقرار في المجتمع المصري (والذي يصل إلى الجمود أحياناً) بأنه عائد إلى الطبيعة المعتدلة لدى المصريين، فهم لا يميلون للعنف أو للتغيير السريع، ويفسر د. جمال حمدان ذلك في كتابه «شخصية مصر» بقوله: «لا غرابة إذن في أن تكون السلطة والحكم والنظام في مصر دائماً هي أكبر دعاة الاعتدال المصري الثرعموم وأشد المهللين المحبذين المزينين له، ومحترفي التنغي المخادع الماكر به. ذلك لأن الاعتدال المرضي، ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم، ولكن أيضاً ضمان التسلط والسيطرة المطلقة. فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع، هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأبقان. وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائماً بما يسميه الاستقرار في المجتمع المصري، لا سيما في مقابل عدم الاستقرار الذي يميز معظم الدول العربية الشقيقة، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجلثة الهامدة، وإذا كان صحيحاً أن بعض الدول العربية وغير العربية في المنطقة تعاني فعلاً من عدم الاستقرار، فإن ما تعاني منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار»^(١).

والتأمل في الصفات السلبية التي تحدث عنها الباحثون في علمي النفس والاجتماع عن السمات الثابتة في الشخصية المصرية يجد أنها في غالبيتها ناتجة عن قهر العظم الاستبدادية للناس وإرهابها لهم وتخويفها إياهم، ونتيجة للرجة في تجنب

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، طبعة دار الهلال.

أجهزة القمع تحدث غالبية الصفات السلبية إن لم يكن كلها. لكن الثورات، بقدر ما يكون لها دور بالغ في تصحيح الأوضاع السياسية واستعادة الحريات، فإنها يكون له دور كبير في إزاحة الخوف من نفوس الناس وفي تخليصهم من القمع والقهر الذي كثيراً ما تعرضوا له، وهنا تعود الشخصية المصرية إلى طبيعتها السهلة المتعاونة المتكافلة الودودة المتسامحة وغير العنيفة، فالنظام السياسي الديكتاتوري يكون كالفيروس الذي يخرق الخلية فيغير من تركيبها ويؤثر على وظائفها وربما على شكلها أيضاً ويحدث فيها خللاً كبيراً، لكن ما إن ينجح الجسم في التخلص من هذا الفيروس حتى تعود الخلية إلى وضعها الطبيعي وإلى شكلها الطبيعي وإلى وظيفتها الطبيعية. وبالتالي فإن المأمول هو أن تعيد الثورة المصرية العظيمة في ٢٠١١م الشخصية المصرية إلى سابق عهدها، ولعل من كان حاضرًا في ميدان التحرير طيلة أيام الثورة قد رأى أناسًا غير الذين يراهم دائمًا، فقد ظهر المصريون في ميدان التحرير متعاونين، متكافلين، حريصين على النظافة والنظام، رافضين للعنف، على وعي كامل بأوضاع مجتمعهم متسامحين، رافضين للفتنة الطائفية.. إلخ، فقد اجتمعوا على كراهية وإسقاط نظام ضغط عليهم واستفزز أسوأ ما فيهم، لكنهم بعد الثورة سيحافظون على ما اكتسبوه أثناءها، خاصة وأنهم قد تخلصوا من الكابوس الضاغط على جهازهم العصبي.



الفصل الثاني

المتغير في سمات الشخصية المصرية

تحدثنا في الفصل السابق عن السمات التقليدية أو الثابتة أو شبه الثابتة للشخصية المصرية، ولاحظنا أن هذه السمات ارتبطت بالبيئة والواقع والنهر، ورصدنا بعض التحولات والتفرعات عن السمات الرئيسية للشخصية المصرية.

إلا إن الباحثين يرصدون تحولات نوعية في بعض السمات وتحولات نسبية في سمات أخرى، فمثلاً استخدم البعض ذكاه في الفهلوة، وتعددت صور التدين .. بعضها أصيل وبعضها غير ذلك، وقلت درجة الطيبة وحل محلها بعض الميول العنيفة أو العدوانية الظاهرة أو الخفية، وتأثر الجانب الفني في الشخصية تحت ضغط التلوث والعشوائيات، وزادت حدة السخرية وأصبحت لاذعة قاسية أكثر من ذي قبل .. وأحياناً متحدية فجة جارحة، أما عشق المصري للاستقرار فقد اهتز كثيراً بعدما أصبحت البيئة المصرية طاردة نحو الخارج، بحيث أصبح حلم كثير من الشباب السفر إلى أي مكان لتحقيق أهدافه بعد أن أصبح متعذراً لتحقيق الآمال والأحلام على أرض الوطن^(١).

ويمكننا أن نتصور عدداً من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تلك التغيرات في السمات الأصلية للشخصية المصرية، منها:

١- ثورة يوليو عام ١٩٥٢م وما صاحبها من تغيرات جذرية (بعضها إيجابي وهو ما يتصل بالتحرك الوطني وطرده المستعمر، وأكثرها سلبي وهو ما يتصل بالحكم الاستبدادي البولييسي) أدت إلى تغيرات في البناء السياسي والاجتماعي

(١) د. محمد المهدي، الشخصية المصرية، واحة النفس المطمئنة، ست مقالات بتواريخ مختلفة.

والاقتصادي، وهزت البنية القيمية، حيث أشاعت قيماً استبدادية قهرية، وأرست قواعد الاعتمادية على النظام، والسلبية، والفهلوة، وادعاءات البطولة الزائفة، والسير وراء الزعيم بأعين مغمضة وأصوات هاتفة وقلوب مليئة بالحماس الجارف بلا دليل. باختصار أحدثت الثورة ورجالها تناقضات هائلة في البنية النفسية للشخصية المصرية.

٢- نكسة يونيو عام ١٩٦٧م، وقد كانت قمة التعبير عن خداع الذات والتسليم لزعامات كاريزمية بعيدة عن التخطيط السليم والموضوعية. حدث بعدها صدمة وتغيرات جذرية أخرى في الشخصية المصرية، حيث راحت تبحث عن هوية دينية بعد فشل الهوية القومية الاشتراكية التي نادى بها زعماء الثورة ومنظروها، ومن هنا بدأت التيارات الدينية المعتدلة والمتطرفة في مصر، وامتدت إلى العالم العربي والإسلامي، تحت وطأة المواجهة البوليسية القاسية لتلك التيارات.

٣- معاهدة السلام مع إسرائيل، وما تبعها من تغيرات سريعة ومفاجئة لكثير من المفاهيم حول إسرائيل كعدو أساسي، والارتداء بعد ذلك في الحزن الأمريكي وما تبعه من تغيرات ثقافية واجتماعية، بناء على التفاعل مع ثقافات غريبة، تستقبلها الشخصية المصرية بمشاعر متناقضة وبشكل أسرع من طريقتها وطبيعتها في استيعاب وهضم وتمصير الثقافات الأخرى.

٤- الانفتاح الاقتصادي المنفلت، وما تبعه من تنامي القيم الاستهلاكية، والرغبة في الثراء السريع دون جهد حقيقي، وشيوع قيم الخفة والفهلوة وانتهاز الفرص.

٥- السفر إلى بلاد الخليج وغيرها من الدول العربية، وما تبع ذلك من تغير الأنماط الاستهلاكية والثقافية والدينية، تبعاً للنموذج الخليجي، مما أدى إلى تعتمة استقرار النماذج القائمة والمستقرة منذ قرون، لصالح النموذج السلفي من ناحية أو النموذج المستغرب من ناحية أخرى.

٦- العولمة وما أدت إليه من فتح السماوات للقنوات الفضائية والإنترنت، وفتح الأسواق لكل ما هو جديد، وفتح شهية المتلقي للمزيد من الجديد والغريب والمثير.

٧- قانون الطوارئ الذي امتد العمل به لأكثر من نصف قرن، ولا يدرى أحد متى يتوقف العمل به، بحيث أدى إلى شيوع حالة من القهر والخوف، وانعدام الثقة بين السلطة والشعب، وأطلق يد السلطة الأمنية في كل صغيرة وكبيرة في حياة الناس (تعيينات الوظائف على كل المستويات، والترقيات، واختيار الوظائف القيادية، والانتخابات، والبعثات، وكل شيء)، وإضفاء النبض الحقيقي على مستويات السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة لتغلغل الفساد المحتمل بالسلطة ووصول عناصر تفتقر إلى الكفاءة والضمير إلى مراكز عليا تحت سقف الطاعة والولاء، في نفس الوقت الذي ابتعدت فيه (أو استبعدت) العناصر المؤهوبة والتميزة عن مراكز التأثير والتوجيه. أما بقية الناس فقد تحولوا إلى أغلبية صامتة تسعى إلى أن تحصل على لقمة عيشها وعيش أبنائها. ولكي تتقي سطوة السلطة المطلقة تحت مظلة قانون الطوارئ، لجأت إلى تعلم مهارات الفهلوة ولتحايل والكذب والالتواء والتخفي والتنازل عن أشياء كان يعتز بها المصريون، مثل الكرامة والضمير والصدق والشهامة، واستبدل كل هذا بحالة من الخنوع والخداع والتفاني والتحايل ومد اليد تسولاً أو رشوة أو سرقة^(١).

كما أدى الزحام الشديد في المدن والقرى إلى الإحساس بالقسوة والاختناق وحرارة الزائدة خاصة في الصيف، إضافة إلى ارتفاع معدلات التلوث السمعي والبصري، كل ذلك أدى إلى تنامي حالة من العصبية وسرعة الاستثارة والعدوان لدى المصريين بشكل لم يكن معهوداً من قبل. وعرف المصريون الزلازل في السنوات الأخيرة، فاهتز الإحساس بالاستقرار بعض الشيء. ولم تعد خيارات

(١) المرجع السابق.

الأرض تكفى المصري أو تطمئنه، لذلك لم يعد مطمئناً كما كان، واضطر للسفر إلى شرق الأرض وغربها باحثاً عن لقمة العيش له ولأسرته، ثم عاد بعد سنوات وهو يحمل أفكاراً وتوجهات تنتمي إلى بيئات وثقافات أخرى، وضعف لديه الانتماء بدرجات متفاوتة عن ذي قبل، لأن البيئة المصرية لم تعد معطاءة كما كانت، ولم تعد مستقرة كعهده بها، ولم تعد وديعة مطمئنة كما عرفها. وقد أدى هذا إلى بعض التغيرات منها:

١- توجهات دينية استقطابية لا تعترف بالآخر المختلف وتميل إلى تكفيره أو استبعاده.

٢- جماعات تميل إلى التعامل بعنف مع السلطة والمجتمع، ولكن هذه الجماعات لا تشكل حتى الآن تياراً عاماً، حيث بقي عموم الناس متأثرين بالطبيعة القديمة للشخصية المصرية نوعاً ما، وإن كان هذا قابلاً للتغير في السنوات القادمة في حالة استمرار الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة.

٣- رغبة في الهجرة إلى أي مكان في الأرض، بعيداً عن الأحوال المعيشية الصعبة، التي تخلو من الأمل والحلم خاصة للشباب.

٤- حالة عامة من الإحباط والقلق والضيق، ولكنها لا تشكل - حتى الآن - في صورة فعل يهدف إلى التغيير.

٥- شراهة استهلاكية لدى الجميع - رغم الفقر - وخاصة الفئات التي أثرت ثراءً طفيلياً سريعاً.

إذن فقد تغيرت الطبيعة في بعض جوانبها، وتغيرت تبعاً لذلك الشخصية المصرية في بعض سماتها^(١).

وإذا كان العنف والميول العدوانية قد أصبحتا وافدين على الشخصية المصرية في

(١) المرجع السابق.

العقود الأخيرة، فإن مرجع ذلك إلى الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية التي تعاني منها مصر، وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية، يعمل النظام الحاكم على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف المتأصل فيه. وبدلاً من أن يبحث النظام الحاكم عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، فإن استخدامه لعنف يعمل على تزايد المشكلة، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة.

ومن الطبيعي تمامًا أن ينتهي إغلاق مجالات العمل السياسي أمام المجتمع، بعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج على تسلط الدولة، أي الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد. وينبغي أن ندرك تمامًا معنى أن تشعر قطاعات واسعة من المجتمع بالغبن والاضطهاد، وتفقد الثقة في العملية السياسية برمتها.

ولا شك أن انعدام الحياة السياسية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولّد مناخًا اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

إن الدولة القمعية هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها؛ لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا غير مهمة، ومارست العسف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة.

فالإخفاق السياسي دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي والرمزي؛ فغياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في المجال العربي إلى تبني خيارات ومشروعات فوقية -

قسرية، وبفعل ذلك لجأت السلطة في العديد من مناطق العالم العربي إلى أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها^(١).

كما أن تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب من مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل أو عن طريق العضوية الفعالة والنشطة في التنظيمات الشعبية والرسمية، يؤدي إلى نوع من اليأس والإحباط وانعدام الثقة في المجتمع ومؤسساته. فشباب اليوم بعيد عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديه القدرة على إبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة أو اجتماعية، والتي تعود على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره.

وعدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة، يؤدي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة، ويؤدي هذا كله إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب. ومن أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف في بعض الدول العربية، محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني والسماح له بإمكانية الوصول إلى السلطة بطريقة سلمية.

كذلك لا يمكن إغفال أن إخفاقات التنمية، والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة، والبطالة، وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، من الحقائق التي تساهم

(١) أحمد وهدان، محاولات لتفسير ظاهرة العنف السياسي في بلادنا، موقع مفكرة الإسلام، ٣ مايو

في بروز ظاهرة العنف في المجتمع المصري والعربي.

لذلك نلاحظ، بوضوح وفي العديد من الدول، أن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف، وتوفر لها الكادر البشري والحماية، هي مدن الصفيح وأزمة البؤس التي تضرب طوقاً رمزياً ومادياً على كبريات المدن العربية.

فلا يمكن أن نغفل الأسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف؛ وذلك لأن آليات العنف تتحرك بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة.

إن التدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة، توفر بدورها كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي.

وتشكل البطالة ركناً أساسياً في جرائم العنف والإرهاب بشكل خاص، فعندما لا يجد الشاب ما يشغل فكره ويثري عقيدته ويملاً فراغه، سيكون فريسة سهلة لأيّة خلية إرهابية وسيتحول إلى قوة تدمير هائلة تطول المجتمع.

وغياب الهدف القومي وضعف الانتماء سبب ونتيجة في هذه القضية، ولا بد أن نعي خطورة البطالة إذا كنا بحق نريد محاصرة العنف.

إن من المفترض أن القوانين والضوابط التي تحكم المجتمع تحد من عنف الأفراد، ولكن يبدو أن تلك القوانين والضوابط قد أصبحت ضعيفة بدليل أن منطق القوة أصبح هو السائد الآن، فكل فرد يريد أن يأخذ حقه بنفسه بعد أن فقد الإحساس بالعدالة خاصة في ظل بطء إجراءات التقاضي، كما أن السياسات الحكومية الفاشلة ولجوء السلطة نفسها أحياناً للعنف في تعاملها مع المواطن، دفعته إلى اللجوء هو أيضاً للعنف، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المواطن خاصة سكان العشوائيات، فتلك المناطق صارت بؤراً للفساد والإجرام، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة^(١).

(١) المصدر السابق.

لم يكن العنف وحده هو السمة الجديدة الوافدة على الشخصية المصرية الهادئة المسالمة، فقد حدث ما يشبه الانقلاب في منظومة القيم النبيلة التي حفظت قوام الشخصية المصرية، وتسلت قيم سلبية غريبة تفرض ضغوطاً على تحقيق أي خطط حالية أو رؤى مستقبلية لمصر.

تحت عنوان «أجنحة الرؤية: نحو نسق إيجابي للقيم الاجتماعية يخلق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠»، جاءت الدراسة التي أصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وأشرف عليها «مركز الدراسات المستقبلية»، أكدت الدراسة أن هناك تغيراً محسوساً طرأ على بنية الإنسان المصري، تمثل في التحلل من بعض قيمه الأصيلة التي تميز بها، مما زاد من السلبيات بشكل واضح، حتى أصبحت تشكل ظواهر عامة في كثير من الأحيان.

وحذرت الدراسة من انتفاء قيمة العدالة على جميع المستويات الوظيفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار ظواهر سلبية من قبيل المحسوبية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والفساد، وغياب الطبقة المتوسطة لصالح فئة قليلة من أصحاب المال، وتصعيد الفئات المناقفة على حساب أصحاب الكفاءة العلمية والوظيفية الحقيقية، كما علا شأن لاعبي الكرة والفنانين، في الوقت الذي حُسف فيه مقام العلماء والمفكرين والمخترعين.

وتوصلت الدراسة إلى أن قيم النفاق، والنفعية، والوصولية، والتواكل، والصعود على أكتاف الآخرين بدون مجهود، باتت هي الصفات الغالبة، وأصبح التفاني في العمل أو العلم غير مُرَّحَّب به.

ونوهت الدراسة لـ«التحول السلبي والضعف والخلل في شخصية القدوة»، حيث أصبحت القدوة للأجيال الجديدة هي المليونير النصاب الذي نجح في تكوين ثروة في زمن قياسي وهرب، أو الراقصة التي تتقاضى آلاف الدولارات، أو لاعب الكرة - الفاشل دراسياً - الذي نجح في الحصول على عقد بمبالغ خيالية في نادٍ شهير.

كما حذرت الدراسة من تراجع قيمة التفكير العلمي وقيم العلم، بعدما أصبح المواطن يسعى إلى تقليد الغير في إلحاق الأطفال بدور حضانة ومدارس تقدم خدمات خمس نجوم ومعها مناهج دراسية، وقيم بعيدة عن الواقع المصري، وذلك في الوقت الذي تفتقر فيه بعض المدن في صعيد مصر إلى مبان للمدارس، وقد يقف المدرس فيها تحت شجرة ويعلق السبورة على أحد فروعها.

كما أشارت إلى تراجع قيم العمل، حيث أصبح العمل مرهونًا بالواسطة ومقصورًا على خريجي الجامعات الأجنبية، فضلًا عن تراجع قيمة الأمانة؛ حيث أصبح المسئول الكبير الذي يحتفظ بالهدايا التي تقدم له من جهات في الداخل أو الخارج يشبه بالنبي الذي قبل الهدية!!، كما تراجعت قيمة الأسرة وأصبحت الأسرة المصرية تواجه خطر التفكك، ما أفقد الفرد الشعور بالانتماء الكامل لأسرته.

ونتيجة عن كل ذلك حالات إحباط متتالية لدى غالبية فئات الشعب، إضافة إلى كثرة ظواهر الانتحار وانتشار المخدرات بين الشباب، وعادات الزواج العرفي، وانتشار الأفكار المتطرفة، وتزايد حالات الخروج على الأمن والنظام.

كما نتج عن هذا الغياب أو الانتفاء للقيم فقدان قيمة الانتماء للبلد؛ فصار البلد «لدهم» و«بتاعهم»، و«هم» ضمير غائب يعود على أهل الحكم ورجال النظام الحاكم. كما أصبح كل مواطن جزيرة منعزلة إلى الحد الذي يجعله غير عابئ بشيء في الوطن، بدءًا من حقه الانتخابي وانتهاءً بحرصه على عدم الإسراف في استهلاك المياه، وأصبح المواطن أيضًا يتسم بالعدوانية الشديدة تجاه الملكية العامة.

وزادت هجرة الشباب للخارج، خاصة لأوروبا وأمريكا، وشهد المجتمع المصري هجرة بعض الشباب إلى إسرائيل، ما يدل على يأس الشباب من العيش في مصر ليرتمي في أحضان العدو الأول لوطنه، وفقًا للدراسة الرسمية^(١).

(١) محمد جمال عرفة، دراسة رسمية: انقلاب صادم في قيم المواطن المصري، إسلام أون لاين، ٦ سبتمبر

وما قلناه في نهاية الفصل السابق نعيده هنا، فكل الصفات السلبية المتغيرة في الشخصية المصرية إنما هي نتيجة انعكاس للممارسات السياسية للأنظمة السياسية المستبدة والقمعية، فالهجرة نتيجة للنهب المنظم الذي يديره نظام فاسد، والخوف الزائد نتيجة للقمع والتعذيب والاعتقالات التي يقوم بها جهاز قمعي مثل مباحث أمن الدولة، والتدين الشكلي نتيجة قمع التدين الحقيقي والتضييق عليه، والعنف نتيجة عدم العدالة والظلم الواقع على الناس .. إلخ.

وهكذا فإن ما قامت به ثورة ٢٥ يناير العظيمة ستظهر نتائجه تدريجياً على الشخصية المصرية، فالنظام السياسي الوطني الناتج عن انتخابات حرة، وتمتع المواطن المصري بإعلام صادق متنافس، وثقة المواطن المصري في المؤسسات القائمة، وحصوله على حقوقه بالقانون وعن طريق مؤسسات تطبق القانون، كل ذلك سيزيل كل المؤثرات الضاغطة على الشخصية المصرية، مما يعيد هذه الشخصية إلى سابق عهدها حيث الفاعلية والإيجابية.

